اجتماع وصف "الصحة" و"الحسن" في الحديث عند الدارقطني في سننه وعلاقته بالتفرد

الباحث

د. محمد بن عبد الله بن سعد العبدالهادي

أستاذ السُّنة وعلومها المساعد في قسم أصول الدين

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية

اجتماع وصف "الصحة" و"الحسن" في الحديث عند الدار قطني في سننه وعلاقته بالتفرد

محمد بن عبد الله بن سعد العبدالهادي
قسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك فيصل بالأحساء ، المملكة العربية السعودية.
البريد الالكتروني: malabdalhadi@kfu.edu.sa

ملخص البحث

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو الرجوع إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم واستنباط المسائل العقدية من حديث البراء ابن عازب، مع ترتيبها وفقًا لأركان الإيمان. يستهدف البحث تحليل هذا الحديث وتوضيح الدلالات العقدية التي يمكن استنباطها منه، بالإضافة إلى كيفية تطبيق هذه المسائل على المسلم في حياته اليومية. الحديث يشمل جوانب رئيسية في العقيدة الإسلامية، بما في ذلك الإيمان بالله تعالى، والإيمان بالكتب السماوية، والإيمان بالرسل، والإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالقدر. وقد تم التركيز في البحث على فهم كيفية ارتباط هذه المسائل ببعضها البعض وكيفية تحقيق التوازن بين أركان الإيمان في حياة المسلم.

أبرز نتائج البحث هي أن حديث البراء بن عازب ثابت من قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله، مما يعزز مكانته كمصدر موثوق من مصادر السنة النبوية. كما أن الحديث يتناول الإيمان بجميع جوانب العقيدة الإسلامية بشكل شامل، حيث يشتمل على الإيمان بالله وحده، والإيمان بالكتب السماوية، والإيمان بالرسل، وتوضيح مفاهيم الإيمان باليوم الآخر والقدر، مما يشير إلى أهمية الحديث في تأسيس الفهم الصحيح للإيمان.

وتبين من خلال البحث أن الحديث يحتوي على مسائل عظيمة تتعلق بتوحيد الله عز وجل، وهو أساس جميع الأركان العقدية. كما أظهر البحث أهمية العودة إلى السنة النبوية كمصدر رئيسي لفهم الدين، واستنباط المسائل العقدية منها التي تعتبر مرشدًا للمسلم في شؤون عقيدته. تعزيز الفهم الصحيح للإيمان يزيد من قوة العلاقة مع الله عز وجل ويوجه المسلم نحو العمل الصالح.

الكلمات المفتاحية : اجتماع، الصحة، الحسن، الحديث ، الدار قطني ، لتفرد.

Al-Daraqutni's combined descriptions of 'authenticity' and 'hasan' in the hadiths of his Sunan and its relation to the narrator's uniqueness

Muhammad Abdullah Saad Alabdulhadi
Department of Fundamentals of Religion, College of Sharia and Islamic Studies, King Faisal University, Al-Ahsa, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: malabdalhadi@kfu.edu.sa

Abstract

The primary objective of this research is to return to the Sunnah of the Prophet Muhammad (peace be upon him) and derive doctrinal issues from the Hadith of Al-Bara' ibn Azib, organizing them according to the pillars of faith. The study aims to analyze this Hadith, clarify the doctrinal implications that can be drawn from it, and explore how these principles can be applied in a Muslim's daily life. The Hadith addresses key aspects of Islamic creed, including belief in Allah, belief in the divine books, belief in the messengers, belief in the Day of Judgment, and belief in predestination (Qadar). The research emphasizes understanding the interconnection of these aspects and achieving balance among the pillars of faith in a Muslim's life.

The main findings of the study affirm that the Hadith of Al-Bara' ibn Azib is authentic, both in its wording and actions attributed to the Prophet (peace be upon him), thus solidifying its status as a reliable source from the Prophetic tradition. Furthermore, the Hadith provides a comprehensive outline of belief in all aspects of Islamic faith, encompassing belief in Allah alone, the divine books, the messengers, and clarifying concepts related to the Day of Judgment and Qadar. This underscores the Hadith's significance in establishing a proper understanding of faith.

The research also reveals that the Hadith contains profound issues related to the oneness of Allah, which is the foundation of all doctrinal pillars. It highlights the importance of returning to the Sunnah as a primary source for understanding religion and deriving doctrinal principles that guide a Muslim's belief. A proper understanding of faith strengthens one's relationship with Allah and directs a Muslim toward righteous deeds.

Keywords: Meeting, Health, Goodness, Hadith, Al-Daraqutni, For His Unique Narration

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وإمام المتقين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد: فإن مما ينبغي العناية به معرفة أحكام علماء الحديث على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، ومعرفة المراد من ألفاظهم واصطلاحاتهم؛ ذلك أن اللفظ يختلف المقصود به من زمان إلى زمان، ومن إمام إلى إمام، وبدون تحديد الاصطلاح يتصور طالب العلم المسائل والأحكام على غير مقصود أصحابها.

ولقد جهد علماء الحديث قديماً وحديثاً على معرفة المصطلحات عموماً، كما عُنُوا بمصطلحات كل إمام على وجه الخصوص، فبحثوا معنى الصدوق عند ابن أبي حاتم، و"حسن صحيح" و"حسن غريب" عند الترمذي، و"فيه نظر" عند البخاري وغيرها من المصطلحات بُغْية الفهم عنهم.

ولكون الإمام الدارقطني أحد قامات علماء الحديث تعليلاً وتصحيحاً، آثرت دراسة اصطلاحه في سننه عندما يقول:"حسنٌ صحيح" وما في معناه كقوله:"حسنٌ رواته ثقات" إذ المقرر عند المتأخرين الفرق بين الحسن والصحة فكيف يجمع بينها؟ هذه مشكلة البحث التي أسعى لحلِّ غامضها واكتشاف حقيقتها.

ومشكلة البحث أنتجت سؤال البحث التالي: هل قصد الدارقطني التفريق بين ما يقول فيه "صحيح" والذي يقول فيه "حسن صحيح"؟ هل استعماله لهذه الصيغة لأنه متردد في الحديث بين أن يكون حسناً أو صحيحاً؟ أو لأنه حسن باعتبار إسناد وصحيح باعتبار آخر؟ أم له معنى آخر في هذا الاصطلاح؟ ولماذا لم يكتفِ بقوله "صحيح" مادام أنه يراه "حسناً صحيحاً"؟

وسيعنى البحث -بحول الله- بإبراز مقصود الدارقطني من خلال دراسة تطبيقية مفصلة على ما وقفت عليه من الأحاديث المرفوعة التي قال فيها كذلك.

وتتجلى أهمية الدراسة في:

١. مكانة الإمام الدارقطني العلمية، فهو من أئمة الصنعة.

٢. إبراز قيمة الأحكام الحديثية التي يستعملها الإمام الدارقطني في كتابه السنن.

٣. تعلق البحث بأحد أهم كتب الحديث "سنن" الدارقطني.

ويهدف البحث إلى:

١. معرفة طريقة الدارقطني في حكمه على الحديث في سننه ومنهجه في نوع من أنواعه.

٢. تحديد مراد الدارقطني في قوله "حسن صحيح" و"وحسن ثابت" و"حسن رواته ثقات".

٣. الكشف عن دافع الدارقطني في تنويع اصطلاحه عن الحديث المقبول بين قوله "حسن صحيح" تارة، وقوله:"صحيح" تارة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن حدود البحث مقتصرة على كتاب "السنن" للدارقطني في الأحاديث المرفوعة التي قال فيها:"حسن صحيح"، و"حسن ثابت"، وحسن رواته ثقات" وبيان مراده فيها بدراسة وصفية تحليلية تفصيلية.

وأبرز ما وقفت عليه من الدراسات السابقة مما هو قريب من موضوع البحث:

١. **ماحكم عليه الإمام الدارقطني (٣٨٥هـ) بأنه:(حسن صحيح) في كتاب السنن**، للباحث د. محمد سراج الدين قحطان، وهو بحثٌ محكَّم في مجلة الجامعة العراقية العدد (٣-٤٨) سنة ١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م، وقد جمع الباحث

خمسة أحاديث ودرسها دراسة مختصرة لا تفي بإظهار مقصد الدارقطني من المصطلح، وهذا بدوره أدّى إلى قصور في الاستنتاج، فقد استظهر –على سبيل المثال– بأن الدارقطني قال:"حسن صحيح" مراعياً تدليس ابن جريج في (الحديث الأول من دراسته) بالرغم أن ابن جريج صرّح بالسماع في نفس الحديث! وحكم على الدارقطني في (الحديث الثاني والثالث) من خلال نظر غيره من العلماء في الحديث! وأراد فهم الدارقطني بما قيل في معنى اصطلاح الترمذي:"حسن صحيح" وهذا ألقى بظلاله على منهج النظر عند الدراسة، والأَوْلى أن يُفْهَمَ اصطلاح كل إمام على حدة، وتختلف هذه الدراسة في منهج البحث من جهة، وتزيد عليه ثلاثة أحاديث، كما تضيف مقارنة المصطلحات المشابهة لـ"حسن صحيح" كـ"حسن ثابت" و"حسن رواته ثقات" مع إمعانٍ في التخريج وصولاً إلى أن هذه الأوصاف متقاربة ومتعلقة بغرائب الصحيح، وأن الدارقطني يشير بهذا الاصطلاح إلى الفرق بين ما هو صحيح وما هو أصح كما سيظهر في بعض أمثلة الدراسة بجلاء.

٢. **اصطلاحات الإمام الدارقطني في سننه "صحيح"، "حسن"، "حسن صحيح"** للباحث د. أحمد عبد الله أحمد، بحث منشور في مجلة الحكمة، عدد (٣٦)، وقد أخذ مصطلح الصحة والحُسن منفرديْن غالب البحث (تسع وخمسون صفحة من أصل سبعين) وجاءت دراسته لـ"حسن صحيح" مختصرة جداً لخمسة أحاديث في (خمس صفحات) خلُص فيها أن معنى المصطلح هو الصحة، ثم ربط هذا باصطلاح الترمذي:"حسن صحيح" وأن معناه عند الترمذي الصحة كما هو عند الدارقطني، وهذه النتيجة ليست عميقة في كشف مراد الدارقطني؛ لثبوت تمايز الاستعمال عند الدارقطني بين الحديث المشهور الصحيح وبين الحديث الذي احتوى على غرابة الإسناد في طبقة نازلة فيعبر

عن الأول بالصحة وبالثاني بـ"حسن صحيح" أو بما في معناه مما قال فيه الدارقطني "حسن ثابت" و"حسن رواته ثقات" وهذا يعني أن وصف الدارقطني: "حسن صحيح" يشير إلى غرابة – في طبقة نازلة في الغالب – في سند الحديث أو متنه رغم كون الحديث صحيحاً عنده، وهذا ما تحاول هذه الورقة البحثية إبرازه بوضوح.

منهج البحث:

١. تتبعت المواضع التي جمع فيها الدارقطني بين وصف الصحة والحسن على طريقة التركيب كقوله:"حسن صحيح"، و"حسن ثابت"، "حسن، ورواته ثقات" فبلغت ثمانية أحاديث.

٢. درست الأحاديث دراسة تطبيقية تحليلية بغية الوقوف على مراد الدارقطني من الاصطلاح.

٣. استخدمت المنهج الوصفي لإبراز طريقة الدارقطني.

٤. أطلت في تخريج الأحاديث عندما يتعلق التخريج بكشف مراد الدارقطني، فإذا اتضح وبان فإني اختصر في تخريج بقية المتابعات والشواهد.

خطة البحث: اشتملت على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، وبيانه:

المقدمة وقد اشتملت على: موضوع البحث، ومشكلته، وحدوده، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث.

التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام الدارقطني وبكتابه السنن.

المطلب الثاني: إطلاق نقاد الحديث "الحسن" على التفرد.

المبحث الأول: ما جمع فيه الدارقطني بين الصحة والحسن.

المبحث الثاني: ما جمع فيه الدارقطني بين الحسن ورواية الثقات.

المبحث الثالث: ما جمع فيه الدارقطني بين الحسن وثبوت الرواية.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

وأسأل الله تعالى أن يوفقني للصواب، وأن ينفع بها كاتبه وقارئه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام الدارقطني وبكتابه السنن:

هو شيخ الإسلام وحافظ الزمان أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، الدارقُطني نسبة إلى محلة دار القُطن ببغداد(١)، ولد سنة ست وثلاثمائة، ونشأ في بيت علم، فأبوه كان مقرئاً ومحدثاً فتتلمذ على يديه.

ابتدأ طلب العلم في سن مبكرة سنة خمس عشرة وثلاثمائة، فسمع وهو صبي من: أبي القاسم البغوي، ويحيى بن محمد بن صاعد، وأبي بكر بن أبي داود، وظهرت عليه أمارات النبوغ والحفظ فقد حكى الخطيب "أن الدارقطني حضر في حداثته مجلس إسماعيل الصفار، فجلس ينسخ جزءاً كان معه، وإسماعيل يملي، فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك، وأنت تنسخ، فقال له الدارقطني: فهمي للإملاء خلاف فهمك، ثم قال: تحفظ كم أملي الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال لا، فقال الدارقطني: أملي ثمانية عشر حديثاً، فعُدَّت الأحاديث فوجدت كما قال، ثم قال أبو الحسن: الحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ومتنه كذا، والحديث الثاني عن فلان عن فلان، ومتنه كذا، ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها، فتعجب الناس منه".

ويكفي دلالة على حفظه ما ذكره البرقاني عن الدراقطني بأنه أملى كتاب العلل من حفظه، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ:"وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك".

---

(١) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني رقم (٤١)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٤٨٧/١٣)، الأنساب للسمعاني (٢٧٣/٥)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة (ص:٤١٠)، سير أعلام النبلاء (٤٤٩/١٦)، معرفة القراء الكبار (٦٦٥/٢)، تذكرة الحفاظ ثلاثتها للذهبي (١٣٢/٣)، منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن وأثره في اختلاف الفقهاء للدكتور كيلاني محمد خليفة (٢٧-٩٨).

ولم تقتصر همته على علم الحديث بل برع في شتى العلوم، يقول الخطيب البغدادي:"انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة، والثقة والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، **والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث منها: القراءات ... ومنها: المعرفة بمذاهب الفقهاء** فإن كتاب " السنن " الذي صنفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه؛ لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام، وبلغني أنه درس فقه الشافعي على أبي سعيد الإصطخري، وقيل: بل درس الفقه على صاحب لأبي سعيد، وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه، **ومنها أيضاً: المعرفة بالأدب والشعر...**"، ودَفَعَهُ حبُّ العلم وتحصيله على الرحلة فيه، فرحل إلى البصرة، والكوفة، وواسط، وارتحل في كهولته إلى مصر والشام وغيرها، فاتسعت رحلته وكثر شيوخه حتى نافوا على خمسمائة شيخ(١)، وكان من أبرز مشايخه – بعد والده –: أبو القاسم البغوي، ويحيى بن محمد بن صاعد الحافظ، وأبو بكر بن أبي داود، وإسماعيل الصفَّار، وأبو بكر النيسابوري الشافعي، وابن مَخْلَد، والقاضي المحاملي.

وكان الدارقطني من بحور العلم حتى صار مقصد العلماء وطلاب العلم إذا وردوا على بغداد، يقول القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري:" كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً وَرَدَ بغداد إلا مضى إليه، وسلَّم إليه" يعني: سلم إليه التقدم في الحفظ وعلو المنزلة في العلم؛ لذا كثر طلابه ومن أبرزهم: أبو عبد الله الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو بكر البرقاني، والحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي.

---

(١) جمعهم الشيخ أبو الطيب نايف بن صلاح المنصوري في كتابه الموسوم:"الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني".

توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة للهجرة، ولم يمت ذِكْرُه بل رفع الله شأنه بما قدّم للمكتبة الإسلامية من مؤلفات كثيرة للسنة النبوية والدفاع عنها ككتاب السنن، والإلزامات، والتتبع، والأفراد، والعلل، والنزول، والصفات، والرؤية وغيرها فرحمه الله رحمة واسعة.

أما كتاب السنن فقد اشتهر عن الدارقطني وروي عنه من طرق كثيرة، وكان ابتداء تصنيفه بعد عودته من رحلته إلى مصر، وكان دخوله لمصر عام (٣٥٧هـ)، وقد جاء في بعض النسخ الخطية أن تحديثه بالسنن كان سنة (٣٨٠هـ) فتأليفه كان ما بين (٣٦٠هـ – ٣٨٠هـ)[١]، وموضوعه مشابه لموضوعات كتب السنن التي تشتمل على أحاديث الأحكام مرتبة على الأبواب الفقهية، ولم يقتصر على الصحيح بل ذكر الصحيح وما يقاربه والضعيف، وقَصَدَ إخراج الغريب، قال ابن تيمية:"وأبو الحسن مع إتمام إمامته في الحديث فإنه إنما صنف هذه السنن **كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه ويجمع طرقها**، فإنها هي التي يحتاج فيها إلى مثله، فأما الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما فكان يستغني عنها في ذلك"[٢] وقال أيضاً:"وهو قصد به غرائب السنن؛ ولهذا يروي فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن مجرد العزو إليه لا يبيح الاعتماد عليه"[٣]، ولم يلتزم الدارقطني بالحكم على كل الأحاديث، بل يفعل ذلك في

---

(١) أفدته من الدكتور كيلاني محمد خليفة في رسالته:"منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن وأثره في اختلاف الفقهاء" (ص:١٠٥-١٠٦)، وهي في الأصل رسالة دكتوراه في قسم الشريعة بكلية دار العلوم بالقاهرة.

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦١٦/٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٦٦/٢٧).

بعض الأحيان، حتى لحظ الحافظ ابن عبد الهادي هذا فقال عنه:"يجمع في كتابه غرائب السنن، ويكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة، **ويبين علة الحديث وسبب ضعفه وإنكاره في بعض المواضع**"(١)، وإذا كان قصد الدارقطني جمع الغرائب فقيمة سننه تظهر في زوائدها على الكتب الستة وفي حُكم الدارقطني على تلك الزوائد.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن أحكام الدارقطني على الأحاديث لا توجد في كل نسخ السنن الخطية، مما جعل الحافظ ابن رجب يجوّز – على احتمال – أن تكون هذه الأحكام زيادة من بعض الرواة(٢)، وقد ناقش د. كيلاني خليفة الحافظَ ابن رجب مناقشة علمية(٣) أثبت من خلالها ثبوت هذه التعليقات عن الإمام الدارقطني، وأرجع سبب خلو بعض النسخ من هذه التعليقات إلى الزيادات التي كان يضيفها الدارقطني بين الفينة والأخرى بعد فراغه من التصنيف كعادة العلماء في زياداتهم على كتبهم بعد فراغهم من التأليف، وجعل من دلائل قوله أمور:

منها: التنصيص في نسخة المكتبة السليمانية لسنن الدارقطني بأن التعليق منقول عن خط الدارقطني من نسخته.

ومنها: تنصيص العلماء كالخطيب البغدادي والذهبي وابن حجر على أن هذه تعليقات الدارقطني بهامش سننه.

وعلى كل حال فلمكانة السنن عند العلماء عُنُوا به سماعاً ورواية، فاعتمد عليه البيهقي في سننه الكبير، وابن الجوزي في التحقيق، والضياء المقدسي في

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص: ٢٢).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٤١٤/٦).

(٣) انظر: منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن وأثره في اختلاف الفقهاء، (ص:١١٠-١١٥).

المختارة، وصنفوا في خدمة الكتاب المصنفات فألّف ابن حجر في أطرافه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة"، وفي الرجال الذين تكلم عليهم في السنن كتب ابنُ زريق الحنبلي كتابه:" من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين"، وشرح أحاديثه بأسلوب الحواشي أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي في "التعليق المغني على الدارقطني"، ولم تزل الدراسات المعاصرة تصدر تباعاً إبرازاً لقيمة هذا الإمام وقيمة كتابه.

المطلب الثاني: إطلاق نُقّاد الحديث "الحسن" على التفرد

الكلام في معنى الحديث الحسن مشهورٌ مذكورٌ في كتب الاصطلاح قديماً، وتناولته دراساتٌ معاصرةٌ كثيرة مما يغني عن ذكرها في هذه الورقة البحثية فهي لا تخفى على طالب الحديث بله المتخصص في السنة وعلومها، وسأقتصر على إطلاق الحسن على التفرد والغريب عند أئمة الشأن؛ لعلاقته بقول الدارقطني:"حسن صحيح" إذ قصد – أي: الدارقطني – بهذا الاصطلاح "الصحيح الغريب" من الحديث، ولأبيّنَ أن الدارقطني يصدر عن نفس المعين الذي ينهل منه المحدثون، وأن علاقة التفرد بلفظ "الحسن" قديمة، فقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق أمية بن خالد قال: قلت: لشعبة مالَكَ لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سليمان؟ قال: تركتُ حديثه، قال: قلت: تحدث عن فلان وَتَدَعُ عبد الملك بن أبي سليمان؟! قال: تركتُه، قلت: إنه كان حَسَنَ الحديث، قال: **من حُسْنِها فررتُ**"[(١)]، وفسّر الخطيب البغدادي (الحسن) في عبارة شعبة **بالغرائب والمناكير**، وأخرج عن إبراهيم النخعي قوله:"كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يُخْرِجَ الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده"، يقول الخطيب:"عنى إبراهيم **بالأحسن الغريب**؛ لأن **الغريب** غير المألوف **يُسْتَحْسَنُ** أكثر من المشهور المعروف! وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة ..."[(٢)]، وهذا الحذر من حِسَان الحديث وغرائبه؛ لأنها مظنة الوقوع في المناكير والأحاديث المعلّة، حتى صار العناية بالحديث المشهور محلَّ فخرٍ للمحدث، فهذا أبو داود يقول عن سننه:"والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن **أكثرها مشاهير** ... **والفخر بها أنها مشاهير** ... ولو احتج رجل بحديثٍ غريبٍ وجدت من يطعن

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/١٤٦).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/١٠٠).

فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يردَّه عليك أحد"[١]، وهذا الحذر من الغرائب لا يعني أن كلها مردودة ومنكرة، بل الأمر كما وصف أبو داود أن **أكثر** أحاديث السنن مشهورة، ويفهم منه أن بعضها غريب محتمَلٌ عن راويه لكنه على سبيل الانتقاء والقلة، يقول أبو حاتم الرازي في عبد الله بن عبد الملك المسعودي:"**حَسَنُ الحديث، لا بأس به، عنده غرائب** عن الأعمش"[٢] فهذه الغرائب عن الأعمش لم تُخْرج الراوي – عند أبي حاتم – عن حيّز القبول مع وصفه للراوي بأنه "**حَسَنُ الحديث**".

إذا تبين ذلك فالدارقطني جرى في اصطلاحه:"حسن صحيح" و"حسن ثابت" و"حسن ورواته ثقات" على أن الحسن بمعنى التفرد، وأن هذا التفرد مقبول عنده إلا أن تحذير العلماء من الغرائب عموماً جعله يعبر عن ذلك بأنه حسن صحيح تنبيهاً للقارئ إلى معنى الغرابة في الحديث، كما ستُظْهره المباحث الثلاثة الآتية.

(١) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص:٢٩).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٠٥/٥).

المبحث الأول: ما جمع فيه الدارقطني بين الصحة والحسن

الحديث الأول: قال الدارقطني (٢١٥٠): حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان عن عمرو بن قيس عن أبي إسحاق عن صِلَة قال: كنا عند عمار، فأتي بشاة مصلية، فقال: كلوا، فتنحى بعض القوم فقال: إني صائم! فقال عمار:((**من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم**)) قال الدارقطني عقبه:"**هذا إسناد حسن صحيح ، ورواته كلهم ثقات**".

التخريج:

أخرجه الدارمي (١٧٢٤)، والترمذي (٦٨٦)، والنسائي (٢١٨٨)، والبزار (١٣٩٤)،وابن خزيمة(١٩١٤)،والطحاوي في معاني الآثار (٢/١١١/٣٤٩٢)، وابن حبان (٢٣٩٥، ١٤٤١) **من طُرُقٍ عن أبي سعيد الأشج به.**

وأخرجه أبو داود (٢٣٣٤)، وابن ماجه (١٦٤٥)، وأبو يعلى (١٦٤٤) – وعنه ابن حبان (١٩٨٢) – **من طريق محمد بن عبد الله بن نمير**،

والحاكم (١/٤٢٤)وعنه البيهقي(٨/٤٣٠/٨٠٢٩)**من طريق ابن أبي شيبة**،

وعلقه البخاري بصيغة الجزم (٣/٢٦-٢٧) عن صلة عن عمار في الصوم، باب قول النبي – صلى الله عليه وسلم –:"إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا".

ثلاثتهم (الأشج، وابن نمير، وابن أبي شيبة) عن أبي خالد الأحمر به، فالحديث مشهور عن أبي خالد، وقد تفرّد به، قال البزار:"**وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عمرو بن قيس إلا أبو خالد**".

قال **الترمذي** عقب إخراجه:"حسن صحيح"، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، فتعقبه ابن حجر فقال:"لم يُخرج البخاري لعمرو بن قيس في صحيحه

شيئاً، وللحديث –مع ذلك– علّة خفية، ذكر الترمذي في العلل أن بعض الرواة قال فيه: عن أبي إسحاق قال: حُدِّثتُ عن صلة فذكره" ثم ذكر –أي: ابن حجر – له متابعات وشواهد(١).

تحليل موقف الدارقطني:

ظهر مما سبق أن الحديث من هذا الوجه من أفراد أبي خالد الأحمر كما قال البزار، ويلحظ أن طبقته نازلة وهي طبقة شيوخ الإمام أحمد، ومثل هذا التفرد يوصف بالغرابة ويكون محل تدقيق عند المحدثين، ولما كان أبو خالد الأحمر ثقة عند الدارقطني –وبقية الإسناد ثقات– وصف الحديث بأنه حسن صحيح بمعنى أنه من غرائب الصحيح، وأن تفرّد أبي خالد الأحمر محتمل.

الحديث الثاني: قال الدارقطني (٢٣٥١): حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار حدثنا محمد بن علي الوراق حدثنا أبو الوليد حدثنا إسحاق بن سعيد (ح) وحدثنا عثمان بن أحمد الدقاق حدثنا حامد بن سهل الثغري حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل حدثنا إسحاق بن سعيد حدثنا سعيد عن عائشة قال:((**قيل لها: يا أم المؤمنين، أيكون شهر رمضان تسعاً وعشرين؟ فقالت: ما صمت مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – تسعاً وعشرين أكثر مما صمت ثلاثين**)).

وقال أبو الوليد: حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه، وقال أيضاً:((**مما صمت معه ثلاثين**)) قال الدارقطني عقب إخراجه:"**هذا إسنادٌ صحيح حسن**".

---

(١) انظر: تغليق التعليق لابن حجر (١٤١/٣)، ولزاماً انظر: مصنف عبد الرزاق (٧٣١٨)، ومصنف ابن أبي شيبة (٩٥٨٩)، ولم أقف على تعليل الترمذي وقد صححه في سننه كما أعلاه.

التخريج: أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٢٤٥) عن محمد بن يعقوب بن سَوْرة قال: حدثنا **أبو الوليد الطيالسي** حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد، عن أبيه، عن عائشة به مختصراً بالشق الأخير، والبيهقي في السنن الكبير (٨٢٨٢) من طريق حامد بن سهل الثغري عن **أبي غسان مالك بن إسماعيل** بنفس سياق مالك عند الدارقطني.

وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٦٥٤)، وأحمد (٢٤٥١٨، ٢٤٥٩٧) عن أبي النضر هاشم بن القاسم بن مسلم، كلاهما (أبو داود الطيالسي، وهاشم) **عن إسحاق بن سعيد به بنحوه.**

قال الطبراني عقب إخراجه:"**لا يروى هذا الحديث عن عائشة إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به: إسحاق بن سعيد**".

تحليل موقف الدارقطني:

اتضح من التخريج أن هذا الحديث – كما قال الطبراني – تفرّد به إسحاق بن سعيد الأموي فلا يروى عن عائشة إلا من هذا الوجه، ولقد اختلف حكم الدارقطني على الحديث فوصفه في المطبوع من السنن بـ"**إسناد صحيح حسن**"، ونقل الحافظ ابن حجر عنه أنه قال:"**هذا إسنادٌ صحيح**"[(١)]، وعلى كل حالٍ فالغرابة الإسنادية متحققة؛ فهذا الحديث لا يُعرَف عن عائشة – على شهرة من روى عنها وكثرتهم – إلا من رواية **إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأُمَوي الكوفي عن أبيه**، وهذا إسناد كوفي؛ فإسحاق وأبوه كوفيان[(٢)]،

---

(١) إتحاف المهرة (١٦/١٠٩٩/٢١٦٩٤).

(٢) والد إسحاق – سعيد بن عمرو – مدني الأصل، ولكنه نزل الكوفة بعد مقتل والده عمرو على يد عبد الملك بن مروان، انظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٠٠)، تهذيب التهذيب (٢/٣٦).

حتى الرواة عن المدار (إسحاق) عراقيون (أبو داود وأبو الوليد الطيالسيان، ومالك، وهاشم)، ولا يعرف الحديث بإسناد المدنيين لاسيما مع كثرة مرويات عائشة رضي الله عنها، وفي انفراد إسحاق بن سعيد –وهو ليس من الأعلام المشاهير[١]– مدعاة للنظر، فقد سأل الحاكمُ الدارقطنيَّ عن أخيه خالد بن سعيد فأجاب:"قد أخرج عنه – يعني البخاري – **وعن أخيه إسحاق، وليس بهما بأس**"[٢]، وقال أبو داود:"سمعت أحمدَ سئل عن إسحاق بن سعيد؟ فقال: ثقة، وربما سمعت أحمد قال: ليس به بأس"[٣]، وقال أبو حاتم:"شيخ، وهو أحبُّ إليَّ من أخيه خالد" ووثقه النسائي، واختار الذهبي وابن حجر توثيقه[٤].

ومن حيث المتن فمعنى الحديث – وهو أن أكثر صيام النبي صلى الله عليه وسلم لرمضان كان الشهر ناقصاً غير تام – لم يرد في حديث نظيف إلا في هذا الحديث، وله شاهدان:

الشاهد الأول: روي عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً من طريقين:

الطريق الأولى: يرويه عبد الأعلى بن أبي المساور عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود، أخرجها الطبراني في الكبير (١٠٠٢١/٨٢/١٠)، والدارقطني (٢٣٥٠)، **وضعفها الدارقطني بابن أبي المساور، وقال:"متروك"**.

الطريق الثانية: يرويه عيسى بن دينار عن أبيه عن عمرو بن الحارث عن ابن مسعود، أخرجها أبو داود (٢٣٢٢)، والترمذي (٦٨٩)، وابن خزيمة

---

(١) ترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام (٣٠٦/٤)، ولم يترجمه في السير.

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني مسألة رقم (٣١١).

(٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٤٢٠).

(٤) انظر: الكاشف (٢٩٧)، تهذيب التهذيب (١٢٠/١)، التقريب (٣٥٦).

(١٩٢٢) وغيرهم، وهذا الطريق لم يذكره الدارقطني في السنن **إلا أن فيه والد عيسى بن دينار**، قال عنه ابن حجر:"مقبول"[١].

الشاهد الثاني: روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أخرجها الدارقطني (٢٣٥٢) من طريق المسور بن الصلت المدني عن محمد بن المنكدر عن جابر، قال الدارقطني عقبه:"**المسور: ضعيف**".

فهذان الشاهدان ضعيفان، ولا يوازيان نظافة إسناد حديث عائشة، فلأجل التفرد الذي في الإسناد والمتن وصفه الدارقطني بـ"**الحسن**"، ولنقاوة الإسناد وصفه بـ"**الصحة**"، والله أعلم.

الحديث الثالث: قال الدارقطني (١٢٩٤)[٢]: حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا يوسف بن سعيد بن مسلم حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب قال:((**كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا سجد في الصلاة المكتوبة، قال: اللهم لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت، أنت ربي، سجد وجهي للذي خلقه، وشق سمعه وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين، وكان إذا ركع قال: اللهم لك ركعت، وبك آمنت، ولك أسلمت، أنت ربي، خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظامي، وما استقلّتْ به قدمي لله رب العالمين، وكان إذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة المكتوبة قال: اللهم ربنا لك الحمد، ملء السماوات، وملء الأرض، وملء ما شئت من**

---

(١) التقريب (١٨٣٨).

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن بنفس الإسناد قبل هذا الموضع برقم (١١٣٨) في باب "دعاء الاستفتاح بعد التكبير" واقتصر على دعاء الاستفتاح، وأشار إلى بقية الحديث، وهنا اقتصر على ذكر السجود والركوع مراعاةً للتبويب أيضاً، فقطَّع الدارقطنيُّ الحديث.

شيء بعد)) قال الدارقطني عقبه:"**هذا إسناد صحيح حسن**" ثم أخرج الحديث الذي بعده (١٢٩٥) فقال:"حدثنا أبو هريرة محمد بن علي بن حمزة حدثنا أبو أمية حدثنا روح حدثنا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة بهذا الإسناد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع **قال مثل قول حجاج في الركوع خاصة دون غيره**، وزاد رَوْح: وعظمي وعصبي".

تخريج الحديث:

أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (١٦٥١)،

وابن حبان (٦٢٣٢)، وَ (٦٦١٠) **عن محمد بن المنذر الهروي**،

وأبو أحمد الحاكم في شعار أصحاب الحديث (٤٢) **عن سَلْم بن معاذ التميمي**،

ثلاثتهم (أبو عوانة، ومحمد بن المنذر، سلْم) عن يوسف بن سعيد به، لفظ أبي عوانة وسَلْم تام بدعاء الاستفتاح وغيره، واقتصر ابن حبان في الموضع الأول على دعاء الاستفتاح، وفي الثاني على دعاء السجود.

وأخرجه ابن حبان (٦٥٩٤)، وَ(٧٠١٤)، وَ(٦٦٠٣)، وَ(٦٦٠٥)، والبيهقي (٢٣٧٨) **من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي عن حجاج به**، واقتصر ابن حبان في الموضعين الأولين على دعاء الاستفتاح، وفي الثالث على دعاء الركوع وزاد في ذكر الركوع قوله:"وعصبي"، واقتصر في الرابع على دعاء الرفع من الركوع، ولفظ البيهقي يعم الجميع.

وأخرجه أحمد (٩٦٠)، وابن خزيمة (٦٠٧)، والطحاوي في معاني الآثار (١٣٩٩)، والدارقطني (١٢٩٥) **من طُرُقٍ عن رَوح بن عبادة القيسي**، وابن ماجه (١٠٥٤) **من طريق يحيى بن سعيد الأموي**، والطبراني في الدعاء (٤٩٦، ٥٢٨، ٥٥١، ٥٨٢) **من طريق هشام بن سليمان المكي**،

أربعتهم (حجاج، وروح، ويحيى، وهشام) عن ابن جريج به، فأما لفظ الحجاج فيَعُمُّ دعاء الاستفتاح والركوع والسجود، وأما لفظ روح فاقتصر على دعاء الركوع إلا أنه زاد فيه:"وعصبي"[(١)]، وأما لفظ يحيى فاقتصر على دعاء السجود، وأما رواية هشام فمقرونة وهي تامة، وقطَّعها الطبراني على الأبواب، **وانفردت رواية حجاج عن رواية الثلاثة (روح، ويحيى، وهشام) بأن هذا الذكر في الصلاة المكتوبة.**

وأخرجه عبد الرزاق (٢٩٠٣) **عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي،**

وابن ماجه (٨٦٤)، وأبو داود (٧٤٤)، والترمذي (٣٤٢٣)، وابن خزيمة (٤٦٤، ٥٨٤، ٦٧٣) **من طريقين عن عبد الرحمن بن أبي الزناد،**

والطبراني في الدعاء (٤٩٦، ٥٢٨، ٥٥١، ٥٨٢) **من طريق عبد الله بن جعفر (والد علي ابن المديني) وعاصم بن عبد العزيز الأشجعي،**

وابن منده في التوحيد (٣٠٩) **من طريق إبراهيم بن طهمان،**

خمستهم (إبراهيم بن محمد الأسلمي، وابن أبي الزناد، وعبد الله بن جعفر، وعاصم، وإبراهيم) عن موسى بن عقبة به، لفظ الأسلمي بنحو لفظ ابن جريج من طريق الحجاج التي خرجها الدارقطني، وكذا لفظ ابن أبي الزناد إلا أن المصادر تتفاوت في سياق لفظ أبي الزناد كاملاً أو مقطعاً، وأتمها سياقاً لفظ الترمذي وزاد – أي: ابن أبي الزناد– مواضع رفع اليدين مع التكبير في الصلاة.

ولفظ ابن طهمان مختصر، وأما روايتا عبد الله وعاصم فمقرونة وهي عامة وقطَّعها الطبراني على الأبواب، إلا أن (الأسلمي، وابن طهمان، وعبد الله،

---

(١) لم ترد الزيادة عند الطحاوي، وقد روى الدارقطني الزيادة من نفس طريق الطحاوي، فلعل وقع اختصار عند الطحاوي، والله أعلم.

وعاصم) **لم يقيدوا الأذكار بالصلاة المكتوبة، وهي مقيدة عند ابن أبي الزناد وفاقاً لابن جريج.**

وأخرجه أحمد (٧٢٩، ٨٠٥)، وابن خزيمة (٤٦٣)، والطحاوي في معاني الآثار (١١٨٢، ١٣٩٧) **من طُرُقٍ عن عبد العزيز بن عبد الله الماجشون،**

والطبراني في الأوسط (٤٥٤٩) **من طريق عبيد الله بن عمر العمري،**

كلاهما (عبد العزيز، وعبيد الله) عن عبد الله بن الفضل به، أما طريق عبد العزيز الماجشون: فرواه عنه خمسة (عبد الله بن رجاء الغداني، وأبو سعيد عبد الرحمن بن عبد الله البصري، وعبد الله بن صالح كاتب الليث، وأحمد بن خالد الوهبي، وحُجين بن المثنى) يزيد بعضهم على بعض، وأتمها سياقاً روايتا أبي سعيد البصري وحُجَين، فأما رواية أبي سعيد فقرن بين شيخَيْ عبد العزيز: وهما عبد الله بن الفضل، ويعقوب بن أبي سلمة الماجشون عمُّه.

وأما رواية حُجين خرّجها أحمد ولم يسق لفظها بل أحال على رواية يعقوب بن أبي سلمة الماجشون.

وأما طريق عبيد الله بن عمر العمري فتامة إلا أنها منكرة، قال الطبراني عقب إخراجها:"لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا **جُنادة بن سَلْم،** تفرد به: سهل بن عثمان"، وجُنادة بن سَلْم الكوفي:"صدوق له أغلاط"[(١)] فتفرده عن إمامٍ كبيرٍ كعبيد الله العمري لا يحتمل، بل قال أبو حاتم:"ضعيف الحديث، ما أقربه من أن يترك حديثه، **عَمَدَ إلى أحاديث موسى بن عقبة فحدّث بها عن عبيد الله بن عمر**"[(٢)]، وهذا يؤكد أنه حديث موسى بن عقبة أخطأ فيه جُنادة فرواه عن عبيد الله، والله أعلم.

---

(١) التقريب (٩٧٤).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥١٦/٢).

وعلى كل حال: فرواية عبد العزيز الماجشون وعبيد الله العُمَري – على فرض ثبوتها – ليس فيها ذكر الصلاة المكتوبة.

وأخرجه مسلم(٧٧١)، وأبو داود(٧٦٠، ١٥٠٩)، والترمذي (٢٦٦، ٣٤٢١، ٣٤٢٢)، والنسائي (٨٩٧، ١٠٥٠، ١١٢٦)، وأحمد (٧٢٩، ٨٠٣، ٨٠٤)، والدارمي (١٢٧٤، ١٣٥٣) وغيرهم **من طريقين عن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون عن الأعرج به**، بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً، **وهذه الطريق عن الأعرج أطلقت القيام إلى الصلاة ولم تحدده بصلاة الفريضة** (بخلاف رواية عبد الله بن الفضل عن الأعرج فقيدتها بصلاة الفريضة المكتوبة).

تحليل موقف الدارقطني:

مدار حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه على الأعرج عن عبيد الله ابن أبي رافع عن علي، **ورواه عن الأعرج اثنان:**

الأول: يعقوب بن أبي سلمة الماجشون.

الثاني: عبد الله بن الفضل القرشي الهاشمي.

فأما رواية يعقوب بن أبي سلمة فليس فيها تحديد الصلاة بالمكتوبة، بل هي مطلقة بالقيام إلى الصلاة فقط، وهي التي خرجها مسلم وغيره.

وأما رواية عبد الله بن الفضل ففيها تحديد الصلاة بالمكتوبة من طريقين:

الأول: طريق الحجاج بن منهال عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل.

الثاني: طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن عبد الله ابن الفضل.

وعين الدارقطني على زيادة "**الصلاة المكتوبة**" التي حصل عليها الجدل بين الفقهاء والمحدثين؛ ذلك أن حديث علي رضي الله عنه –من طريق يعقوب

الماجشون- مطلقٌ وليس مقيداً بالمكتوبة، وحَمَلَها بعض فقهاء الكوفة والمحدثين على صلاة التطوع دون الفريضة، يوضح ذلك أن الإمام الترمذي قال عقب حديث (٢٦٦) - وهو طريق يعقوب بن أبي سلمة الماجشون -: "حديث عليٍّ حديثٌ حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، **وبه يقول الشافعي، قال: يقول هذا في المكتوبة والتطوع، وقال بعض أهل الكوفة: يقول هذا في صلاة التطوع، ولا يقوله في صلاة المكتوبة**"، ثم كرر الترمذي التعليق عقب حديث (٣٤٢٣) - من طريق ابن أبي الزناد عن موسى ابن عقبة - فقال:" هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا الحديث عند الشافعي وبعض أصحابنا، **وقال بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم: يقول هذا في صلاة التطوع ولا يقوله في المكتوبة، وأحمد لا يراه**، سمعت أبا إسماعيل الترمذي محمد بن إسماعيل بن يوسف يقول: سمعت سليمان بن داود الهاشمي[١] يقول: وذكر هذا الحديث، **فقال: هذا عندنا مثل حديث الزهري عن سالم عن أبيه!**".

وبقدر ما كشف الترمذي عن أثر زيادة "الصلاة المكتوبة" على الاستنباط الفقهي بقدر ما هو مستشعر لتفرد ابن أبي الزناد بها، وما يكتنف ذلك من تدقيق المحدثين في قبولها من عدمه؛ لذا شفع إخراجه للحديث برأي سليمان الهاشمي - الراوي عن ابن أبي الزناد - بأن هذا كحديث الزهري عن سالم عن أبيه! ويبدو أن هذا الإشكال قديم عند المحدثين، فهذا أبو داود الطيالسي يقول - بعدما أخرج الحديث من طريق يعقوب ابن الماجشون (١٤٧) -:"**هذا في صلاة الليل**"،

---

(١) وقد أخرج الترمذي الحديث من طريق سليمان بن داود هذا عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبه به، كما هو مبيّن أعلاه في موضعه من التخريج.

وسُئل الدارمي – كما في مسنده (١٣٥٣) وأخرجه من طريق ابن الماجشون –:"**تقول هذا في الفريضة؟ قال: عسى، وقال: كلُّه طيّب**"، والمتأمل في سياق إخراج مسلم للحديث في صحيحه يجده قد وضعه ضمن أحاديث قيام الليل.

وقال البزار – بعدما أخرجه من طريق ابن الماجشون (٥٣٦) –:"**وإنما احتمله الناس على صلاة الليل**".

والمقصود أن الرواية المطلقة يحملها بعض الفقهاء والمحدثين على صلاة الليل خاصة، فكل ما ورد فيها من دعاء الاستفتاح وغيره يكون في قيام الليل أو صلاة التطوع دون الفريضة.

والرواية المطلقة تحتمل تخصيصها بصلاة الليل، وتحتمل غير ذلك، كما تحتمل أنَّ ما يجوز في صلاة التطوع يجوز في الفريضة – كما هو اتجاه الدارمي – وكل هذه الاحتمالات تتلاشى أمام الرواية الصريحة:"صلاة المكتوبة" التي تعيد الحجة لصالح الشافعي الذي يرى جوازه في التطوع والفريضة؛ لذا عنون ابن خزيمة على حديث (٤٦٤) – وهو حديث ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة –:"**باب** ذكر بيان إغفال من زعم أن الدعاء بما ليس في القرآن **غير جائز في الصلاة المكتوبة**، وهذا القول خلاف سنن النبي – صلى الله عليه وسلم – الثابتة، قد دعا النبي – صلى الله عليه وسلم – في أول صلاته ووسطها وآخرها بما ليس في القرآن".

وترجم ابن حبان على حديث (٦٦١٠) – وهو حديث ابن جريج – باباً سماه:"ذكر البيان بأن ما وصفنا كان يقوله صلى الله عليه وسلم **في الصلاة الفريضة**"، ومثله أبو أحمد الحاكم في شعار أصحاب الحديث حيث قال:"باب ذكر ما تفتح به **الصلاة المكتوبة** وغيرها".

والمقصود أن الدارقطني واحد من أولئك النقاد الذين لحظوا هذه الزيادة.

وعوداً على ما سبق فتحديد الصلاة بالمكتوبة إنما جاءت في رواية عبد الله بن الفضل من طريقين:

الأول: طريق الحجاج بن منهال عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل، وقد صرّح ابن جريج بالسماع من موسى بن عقبة.

الثاني: طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن عبد الله ابن الفضل.

وإذا قورن ابن جريج بابن أبي الزناد فلا شك برجحان كفة ابن جريج عليه، فابن جريج ثقة فقيه فاضل، أحد الأعلام، مكثرٌ من رواية الحديث(١)، وقد قال الدارقطني عنه:"... **وابن جريج ممن يُعْتَمَدُ عليه إذا قال:أخبرني، وسمعت**،كذلك قال أحمد بن حنبل"(٢)، وعبد الرحمن بن أبي الزناد صدوقٌ تغيَّرَ حفظه ببغداد(٣) "فيكون غاية أمره أنه مختلف فيه فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به، بل غايته أن يكون حسناً"(٤).

وإذا تقرر هذا فطريق الحجاج بن منهال عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن طالب رضي الله عنه أنقى من إسناد ابن أبي الزناد، بل رجاله رجال الشيخين، وقد صرّح ابن جريج بالسماع فزال ما يخشى من تدليسه، **فهذه الطريق وقع التفرد فيها إلى الحجاج بن المنهال – وهي طبقة نازلة – وهذا مما يستغرب،**

---

(١) انظر: التقريب (٤١٩٣).

(٢) علل الدارقطني (١٤/١٥).

(٣) انظر: التقريب (٣٨٦١).

(٤) هذا نص عبارة الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٨٧/١٣)، والمقصد إثبات الفرق بين ابن جريج وابن أبي الزناد.

فلذلك قال الدارقطني:"إسناد صحيح حسن" مشيراً إلى أن هذا الحديث صحيح بهذه الزيادة، فهي زيادة ثقة مقبولة ولو كان إسنادها غريباً، وكأنه احتمله لجلالة رواة التفرد مع ما وقع معها من متابعة قاصرة، والله أعلم.

الحديث الرابع: قال الدارقطني (٢١٤٩):حدثنا عبد الله بن محمد بن زياد حدثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن عبد الله بن أبي قيس عن عائشة قالت:((**كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره، ثم يصوم رمضان لرؤيته، فإن غُمَّ عليه عدَّ ثلاثين يوماً ثم صام**)) قال الدارقطني عقبه:"**هذا إسناد حسن صحيح**".

تخريج الحديث:

أخرجه **أحمد** (٢٥١٦١) – وعنه أبو داود (٢٣٢٥)، والطبراني في مسند الشاميين (١٩٢١) –،

وإسحاق بن راهويه (١٦٧٥) – ومن طريقه ابن حبان (١٤٣٢) –،

وابن خزيمة (١٩١٠) **من طريق عبد الله بن هاشم الطوسي،**

والطبراني في مسند الشاميين (١٩٢١)، وابن المقرئ في معجمه (١٠٢٧) **من طريقين عن عبد الرحمن بن عمر بن رسته،**

أربعتهم (أحمد، وإسحاق، وعبد الله، وعبد الرحمن) عن عبد الرحمن بن مهدي به.

وأخرجه ابن الجارود (٣٨٢) **من طريق أسد بن موسى (أسد السنة)،**

والحاكم (٤٢٣/١) – وعنه البيهقي (٨٠١٦) – **من طريق عبد الله بن صالح المصري،**

وعلقه الحاكم في المستدرك (٤٢٣/١) **عن عبد الله بن وهب،**

أربعتهم (عبد الرحمن بن مهدي، وأسد بن موسى، وعبد الله بن صالح، وعبد الله بن وهب) عن معاوية بن صالح الحضرمي به، وسياق ابن الجارود فيه قصة.

قال الحاكم:"هذا حديث **صحيح على شرط الشيخين**، فقد حدّث ابن وهب وغيره عن معاوية بن صالح، ولم يخرجاه"، وتصحيحه على شرط الشيخين فيه نظر؛ لأن معاوية بن صالح وعبد الله بن أبي قيس لم يخرج لهما البخاري في الصحيح، وإنما أخرج للأول في جزء القراءة، وللثاني في الأدب المفرد، وهما – أي: معاوية وعبد الله – على رسم مسلم.

تحليل موقف الدارقطني:

أظهر التخريج أن هذا الحديث **من أفراد معاوية بن صالح الحضرمي عن عبد الله بن أبي قيس عن عائشة**، وهذا إسناد على شرط مسلم، ومعاوية بن صالح الحضرمي"وإن كان من رجال مسلم **فغاية ما يوصف به أن يُعدَّ ما ينفرد به حسناً**"[(١)]، وفي إخراج مسلم له في الصحيح تقوية له– بلا شك – إلا أن المحدثين اختلفوا في حاله، **قال يعقوب بن شيبة**:"قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه"، **وقد لحظ نُقّاد الحديث غرائبَه في الرواية** قال يحيى بن معين: كان ابن مهدي إذا حدّث بحديث معاوية بن صالح زَبَرَه **يحيى بن سعيد** – أي: القطان – وقال: **أيش هذه الأحاديث؟!!** وكان ابن مهدي لا يبالي عمّن روى، ويحيى ثقة في حديثه"، وقال حميد بن زنجويه لعلي بن المديني:"إنك تطلب الغرائب فائت عبد الله بن صالح، **واكتب كتاب معاوية بن صالح تستفيد مائتي فائدة!**" ولما

---

(١) هذا نص عبارة الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٢/٧٥)، وقال في التقريب:"صدوق له أوهام" (٦٧٦٢).

ترجمه **ابن حبان** في مشاهير علماء الأمصار قال:"**يُغْرب**"، وأنصف **ابن عدي** حين قال:"ولمعاوية بن صالح حديث صالح...وحدّث عنه الليث، وبشر بن السري وثقات الناس، وما أرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق **إلا أنه يقع في أحاديثه أفرادات**" والمقصود أن العلماء لحظوا أفراده دون أن تؤثر فيه بضعف بل جعلوه صدوقاً لا بأس به، قال الترمذي:"ومعاوية بن صالح ثقة عند أهل الحديث، ولا نعلم أحداً تكلم فيه **غير يحيى بن سعيد القطان**"(١).

فالدارقطني أحد أولئك النقاد الذين لحظوا هذا التفرد فوصفه بالحُسن مشيراً لغرابته لاسيما أن الحديث لا يعرف عن عائشة إلا من هذا الطريق الفرد، وهو من أفراد الشاميين عن المدنيين؛ ذلك أن معاوية وعبد الله بن أبي قيس شاميان، ثم وصفه بالصحة لجلالة رواته فهو مشهور من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن عبد الله بن أبي قيس عن عائشة، وهذا إسناد نظيف على شرط مسلم؛ ليبين أنه تفرد غير مردود فيكون من غرائب الصحيح، خصوصاً أن معاوية بن صالح وثقه الدارقطني في سننه(٢).

الحديث الخامس: قال الدارقطني (٢٢٣٣): حدثنا أبو بكر النيسابوري وإبراهيم بن محمد بن بطحاء وآخرون قالوا: حدثنا حماد بن الحسن بن عنبسة حدثنا أبو داود حدثنا سليمان بن معاذ الضبي عن سماك بن حرب عن عكرمة

---

(١) انظر: جامع الترمذي (٢٦٥٣)، ثقات ابن حبان (٤٧٠/٧)، مشاهير علماء الأمصار (١٥٣٠)، الكامل في الضعفاء (٦٧٣/٩)، تهذيب الكمال (٦٦٥١)، تهذيب التهذيب (١٠٨/٤).

(٢) انظر: سنن الدارقطني (١٧٦٨) وقد حكم على رجال الإسناد بأنهم ثقات وفيهم معاوية بن صالح الحضرمي.

قال: قالت عائشة:((**دخل علي النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال: هل عندك شيء ؟ قلت: لا. قال: إذن أصوم، ودخل عليَّ يوماً آخر فقال: عندك شيء؟ قلت: نعم قال: إذن أطعم، وإن كنت قد فرضت الصوم**)) قال الدارقطني عقبه:"**هذا إسناد حسن صحيح**".

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود الطيالسي (١٦٥٥) – ومن طريقه الدارقطني كما أعلاه، والبيهقي (٧٩٩٣) وَ (٨٤١٧) – به.

قال البيهقي عقب إخراجه في الموضعين:"**وهذا إسناد صحيح**".

وأخرجه مسلم (١١٥٤)، وأبو داود (٢٤٥٥)، والترمذي (٧٣٣، ٧٣٤)، والنسائي (٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨)، وأحمد (٢٤٢٢٠، ٢٥٧٣١)، والدارقطني (٢٢٣٦) **وغيرهم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة،**

والنسائي (٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩)، وابن ماجه (١٧٠١) **وغيرهم من طريق مجاهد بن جبر،**

والنسائي (٢٣٢٩) **من طريق أم كلثوم بنت أبي بكر،**

ثلاثتهم (عائشة بنت طلحة، ومجاهد، وأم كلثوم) عن عائشة به بنحوه، يزيد بعضهم على بعض والمعنى واحد.

وأخذ عن أولئك الثلاثة: طلحةُ بن يحيى القرشي، وعنه اشتهرت الرواية، وأكثر الرواة رووه عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها، ومن هذا الوجه خرجه مسلم وغيره.

قال الدارقطني عقب إخراجه من طريق عائشة بنت طلحة:"**هذا إسناد صحيح**".

تحليل موقف الدارقطني:

من الواضح أن التفرد في رواية الدارقطني في طبقة نازلة – طبقة شيوخ الإمام أحمد – فالحديث تفرد به **أبو داود الطيالسي عن سليمان بن معاذ الضبي عن سماك عن عكرمة عن عائشة رضي الله عنها**، فالغرابة في هذا الحديث ظاهرة.

ومن الملاحظ أيضاً أن الدارقطني وصف هذا الطريق بأنه:"**حسن صحيح**"، بينما وصف الطريق المشهور الذي خرجه مسلم –كما مر –بأنه "**صحيح**" فقط، مما يدل على تمايز الاصطلاحين عنده فكأن الأول أصح عنده مما قال فيه هنا:"حسن صحيح"، ولا غرو في ذلك لما عُلِم من خوف نقاد المحدثين من التفردات وأنها بوابة الدخول في العلة القادحة، والمقصود أن وصف الحسن هنا منصب على التفرد النازل، ووصفه بالصحة لثقة رواة التفرد عنده، **فسليمان بن معاذ** هو سليمان بن قرم بن معاذ الضبي، واختلف فيه هل هو رجل واحد أم رجلان أحدهما سليمان بن قرم الضبي والآخر سليمان بن معاذ الضبي؟ ويرجح الدارقطني أنهما رجل واحد، وأن سبب الخطأ فيهما يعود لخطأ أبي داود الطيالسي حينما سماه سليمان بن معاذ! بينما دافع ابن حجر عن أبي داود فنفى عنه الخطأ؛ لأن غاية أمره أنه نسبه إلى جده.

ولأن غرض البحث الكشف عن اصطلاح الدارقطني سأتجاوز النظر في هذا الخلاف مادام أن الدارقطني يراه رجلاً واحداً، وعليه: فإن سليمان بن قرم هذا مختلف فيه، أخرج له مسلم في المتابعات حديثين، ووثقه أحمد وجعل حديثه أتمَّ من حديث سفيان وشعبة؛ لأنه صاحب كتاب –وإن كان شعبة وسفيان أحفظ منه – وقال مرة:"لا أرى به بأساً لكنه كان يفرط بالتشيع"، واستضعفه ابن معين، وأورده النسائي في ضعفائه وقال:"ليس بالقوي"، وقال

ابن عدي:"أحاديثه متقاربة، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وفي بعض ما يروي مناكير"(١)، وعلى كل حال: فظاهر تصحيح الدارقطني له هنا يدل على أنه مقبول عنده على أقل تقدير.

وأما **سماك بن حرب** فاحتج به مسلم، كما احتج البخاري **بعكرمة**، وظاهر تصحيح الدارقطني هنا يدل على أنهما مقبولان عنده، فالإسناد رواته ثقات وهو غريب في ذات الأمر، إلا أن الإشكال على تصحيح الدارقطني هو في **رواية سماك بن حرب عن عكرمة على صورة الاجتماع**، فإن نقاد الحديث غمزوا سماكاً بها؛ فإنه كان يتلقن زيادة ابن عباس في رواية عكرمة، قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل قال:"قال شريك: كانوا يُلَقِّنون سماك أحاديثه عن عكرمة، يلقنونه: عن ابن عباس، فيقول: عن ابن عباس!"(٢)، وقال النسائي:"وسماك بن حرب ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث؛ لأنه كان يقبل التلقين"(٣)، لذا قال الدارقطني:"سماك بن حرب إذا حدَّث عنه شعبة والثوري وأبو الأحوص، **فأحاديثهم عنه سليمة**، وما كان عن شريك بن عبد الله وحفص بن جُمَيع ونظرائهم، **ففي بعضها نكارة**"(٤)، ويحتمل أن الدارقطني صحح حديثه عن عكرمة **لأحد أمرين:**

الأول: صححها على سبيل الانتقاء فرواية سماك عن عكرمة ليست كلها مناكير كما مر قريباً عن الدارقطني "**ففي بعضها نكارة**"، وحيث إن هذه الرواية

---

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح للحاكم (٧١٨/٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠٥/٢)، الضعفاء للنسائي ترجمة رقم (٢٥١)، الكامل لابن عدي (٢٥٠/٥).

(٢) مسائل أبي داود للإمام أحمد – الفقهية – (ص:٤٤٠/ ٢٠١٦).

(٣) السنن الكبرى للنسائي (ح/٣٢٩٥) ت: شعيب الأرنؤوط.

(٤) سؤالات السلمي للدارقطني (١٧١).

موافقة في المعنى لرواية عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها –التي خرجها مسلم وغيره– قَبِلَها وصححها.

الثاني: صححها لأن موضع الانتقاد في رواية سماك عن عكرمة إذا كانت عن ابن عباس رضي الله عنه خاصة، وهذا ربما يفهم من كلام بعض النقاد حين تكلموا على سماك، وقد مر كلام شريك الذي نقله الإمام أحمد، وكان شعبة يستضعفه، ويقول – يعني سماكاً –: في التفسير عكرمة، ولو شئتُ أن أقول له: ابنَ عباس لقاله! وقال العجلي:"سماك بن حرب البكري، كوفيٌّ، جائزُ الحديث ... إلا أنه **كان في حديث عكرمة ربما وَصَل الشيءَ عن ابن عباس، وربما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما كان عكرمة يحدِّث عن ابن عباس!** وكان سفيان الثوري يضعفه بعض الضعف، وكان جائز الحديث لم يترك حديثه أحدٌ، ولم يرغب عنه أحد"، ويوضح الذهبي سبب الغمز في سماك فيقول:"**فسماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس:** نسخة عدة أحاديث، فلا هي على شرط مسلم؛ لإعراضه عن عكرمة، ولا هي على شرط البخاري؛ لإعراضه عن سماك، ولا ينبغي أن تعد صحيحة؛ **لأن سماكاً إنما تُكُلِّمَ فيه من أجلها**"[(١)]، وعليه فتكون سلسلة سماك عن عكرمة عن عائشة على خلاف الجادة المعروفة فيكون هذا قرينة ضبط، والله أعلم.

ومما يجدر التنبيه عليه: أنه اختلفت الرواية عن سماك بن حرب لهذا الحديث على ثلاثة أوجه:

الأول: رواه عن سماك بن حرب عن عكرمة عن عائشة مرفوعاً: **سليمان**

---

(١) انظر: **معرفة الثقات للعجلي (٤٣٦/١)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٤٨/٥)، تهذيب الكمال (٢٥٦٤)، الكاشف (٢١٤١)، من تكلم فيه وهو موثق (١٥٠)، ميزان الاعتدال (٣٥٤٨)، تهذيب التهذيب (١١٤/٢)، التقريب (٢٦٢٤).**

ابن معاذ الضبي وهو حديث الدراسة.

الثاني: رواه عن سماك بن حرب قال: حدثني رجل عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين: **إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق**، أخرج حديثه النسائي (٢٣٣٠) من طريق أحمد بن خالد الوهبي.

الثالث: رواه عن سماك بن حرب عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين: **إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق أيضاً**، أخرج حديثه عبد الرزاق (٧٧٩٢) عنه به.

فالخلاف على سماك دائر بين "سليمان بن معاذ الضبي" و "إسرائيل بن يونس"، فإن كان وجه سليمان محفوظاً وإلا فمقام إسرائيل أرفع بلا شك، وعليه: يكون سياق إسناد سليمان منكراً، وهذا يؤكد وصف ابن حبان عن سليمان بأنه يخالف الثقات في الأخبار[١].

أما رواية إسرائيل فجاءت مرة بإثبات رجل بين سماك وعائشة بنت طلحة، ومرة بإسقاط الواسطة، وقد أعلّ أبو حاتم رواية سماك بلا واسطة فقال:"**هذا حديث منكر**؛ سماك عن عائشة بنت طلحة لا يجيء! لعلّه دخل له حديث في حديث"[٢]، فلم يبق إلا رواية الواسطة، والرجل المبهم فسرته الروايات الأخرى بأنه طلحة بن يحيى القرشي، وعلى كل حال فاللافت للنظر أن البيهقيَّ وافق الدارقطني بتصحيح حديث الدارسة.

---

(١) **المجروحين لابن حبان (١/٤١٩/٤١٢).**

(٢) **علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/٨٦).**

المبحث الثاني: ما جمع فيه الدارقطني بين الحسن ورواية الثقات

الحديث السادس: قال الدارقطني (١٨٢): حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا محمد بن يحيى حدثنا إسماعيل بن خليل حدثنا علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:((**إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليهرقه وليغسله سبع مرات**)) قال الدارقطني عقبه: "**إسناد حسن، ورواته كلهم ثقات**".

التخريج:

أخرجه ابن خزيمة (٩٨) – ومن طريقه ابن حبان (٤٠٢٤) – وابن الجارود (٥٦) من طريق **محمد بن يحيى الذهلي به.**

وتوبع إسماعيل بن خليل فقد أخرج مسلم (٢٧٩)، والنسائي (٦٦، ٣٣٥)، والبيهقي في السنن الكبير (١١٥٥، ١٢٤٤)، من طريق **علي بن حجر بن إياس،**

والبيهقي في السنن الكبير (٥٩) من طريق **منجاب بن الحارث التميمي،**

ثلاثتهم (إسماعيل، وعلي، ومنجاب) عن علي بن مُسْهِر به ولفظهم متقارب، زاد ابن خزيمة:"**وإذا انقطع شسع أحدكم فلا يمش فيه حتى يصلحه**".

قال النسائي في الموضع الأول من المجتبى:"لا أعلم أحداً تابع علي بن مُسهر على قوله (فَلْيُرِقه)".

وأخرجه مسلم (٢٧٩) من طريق **إسماعيل بن زكريا،**

وأحمد (١٠٢٢١)، الطيالسي (٢٥٣٩)، والطحاوي في معاني الآثار (٦٣/٢١/١) من طريق **شعبة بن الحجاج،**

وابن أبي شيبة (١٨٣٨) – وعنه ابن ماجه (٣٦٣) –، وأحمد (٧٥٦٤، ٩٦١٤)، والنسائي في الكبرى (٩٧١٢) من طريق **أبي معاوية الضرير،**

والطحاوي في معاني الآثار (٦٤/٢١/١) من طريق **حفص بن غياث،**

وابن أبي شيبة (٣٧٢٣٩) من طريق **حماد بن أسامة القرشي،**

والبزار في مسنده (٩٦٨٥)، والدارقطني (١٨١) من طريق **عبد الواحد بن زياد،**

والبزار في مسنده (٩٦٨٦)، والطبراني في الأوسط (٧٦٤٠) من طريق **أبان بن تغلب،**

والطبراني في الصغير (٢٥٦/١٦٤/١) من طريق **عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي،**

ثمانيتهم (إسماعيل، وشعبة، وأبو معاوية، وحفص، وحماد، وعبد الواحد، وأبان، وعبد الرحمن) عن الأعمش به، وألفاظهم متقاربة ولم يذكروا إراقة الماء.

زاد البزار من طريق عبد الواحد بن زياد، وأحمد من طريق شعبة، والنسائي من طريق أبي معاوية النهي عن المشي في النعل الواحدة.

تحليل موقف الدارقطني:

تبين مما سبق من التخريج أن طريق الأعمش ظهر فيها تفرد علي بن مسهر بهذه الزيادة "إراقة الماء" دون بقية الثمانية وفيهم شعبة وأبو معاوية الضرير، فإذا انضاف إلى ذلك أن الحديث رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه جماعة، منهم: عبد الرحمن الأعرج[١]، وابن سيرين[٢]، وهمام بن منبه[٣]،

---

(١) حديثه في البخاري (١٧٢)، ومسلم (٢٧٩) وغيرهما.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٩) وغيره، وتفردت رواية ابن سيرين بزيادة التتريب.

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٩) وغيره.

وأبوسلمة بن عبد الرحمن[١]، وثابت بن عياض[٢]، والحسن البصري[٣]، وعبيد بن حنين[٤]، وأبو رافع الصائغ [٥] **فلم يذكروا إراقة الماء عُلِم مراد الدارقطني؛ فإن التفرد في هذه الطبقة النازلة عن إمام مشهور – وهو الأعمش – بلفظة لم يذكرها بقية الرواة عن أبي هريرة مدعاة لاستغراب نقاد الحديث، وتكون موضع نظر للتفتيش عن صحتها**، ولو تفرد بها ضعيف أو من لا يحتمل تفرده لقضى الدارقطني بنكارتها إلا أن الذي تفرد بها علي بن مسهر وهو ثقة عنده[٦] فأراد أن يؤكد على ثبوت زيادة الثقة في هذا الحديث فقال:"إسناد حسن، ورواته كلهم ثقات".

ويؤكد ذلك أن النسائي – كما مر – نفى علمه بهذه الزيادة عن غير علي ابن مسهر، بل قال ابن منده:"زيادة (فليرقه) تفرّد بها علي بن مسهر ولا تعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجه إلا من هذه الرواية"، وقد حكم عليها الحافظ حمزة الكناني بأنها غير محفوظة[٧]، قال ابن الملقّن متعقباً ابن منده، ومفسراً صنيع الدارقطني:"قلت: ولا يضر تفرده بها، فإن علي بن مسهر إمام حافظ، متفق على عدالته والاحتجاج به، ولهذا قال – بعد تخريجه لها – الدارقطني: إسنادها حسن، ورواتها ثقات"[٨]، والمقصود أن الحديث من غرائب الصحيح في نظر الدارقطني، والله أعلم.

---

(١) أخرجه النسائي (٦٥)، وأحمد (٧٦٧٣) وغيرهما.

(٢) أخرجه النسائي (٦٤)، وأحمد (٧٦٧٢) وغيرهما.

(٣) أخرجه الدارقطني (١٨٤).

(٤) أخرجه أحمد (٩١٦٩).

(٥) أخرجه النسائي (٣٣٨) وغيره.

(٦) كما نص عليه في هذا الحديث، وانظر: سؤالات السلمي للدارقطني برقم:(٢٨٥).

(٧) تحفة الأشراف للمزي (٩/٣٦٤/١٢٤٤١).

(٨) البدر المنير لابن الملقن (١/٥٤٥-٥٤٦) وأفدت منه كلام ابن منده عن الزيادة.

الحديث السابع: قال الدارقطني (١٢٤): حدثنا محمد بن مخلد، وآخرون قالوا: حدثنا إبراهيم بن الهيثم قال: حدثنا علي بن عياش قال: حدثنا محمد بن مُطَرِّف قال: حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:**((طهور كل أديم دباغُه))** قال الدارقطني عقبه:"**إسناد حسن، كلهم ثقات**".

تخريج الحديث:

أخرجه من هذا الوجه أبو بكر الشافعي (٨٥٢) – ومن طريقه البيهقي (٦٧) – **عن إبراهيم بن الهيثم،**

وابن جرير في تهذيب الآثار – مسند ابن عباس – (١١٩٩/٨١٣/٢) **عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني،**

كلاهما عن علي بن عيّاش الحمصي به.

ذكره ابن جرير ضمن **ما صح في الباب،** وقال البيهقي:"**رواته كلهم ثقات**".

والحديث مشهور من طُرُقٍ أخرى عن عائشة فأخرجه النسائي (٤٢٤٤، ٤٢٤٥، ٤٢٤٦، ٤٢٤٧)، وأحمد (٢٥٢١٤)، وابن حبان (٤١٠١)، والدارقطني (١٠٦، ١٠٧) **وغيرهم من طريق الأسود النخعي عن عائشة.**

وأخرجه مالك (١٨/٤٩٨/٢) – ومن طريقه أبو داود (٤١٢٤)، وابن ماجه (٣٦١٢)، والدارمي (٢٠٣٠)، وأحمد (٢٤٤٤٧، ٢٤٧٣٠، ٢٥١٥٧، ٢٥١٩٦)– وغيرهم **من طريق أم محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن عائشة.**

وله طرق أخرى عن عائشة لا نطول بذكرها فالغرض تفسير صنيع الدارقطني في السنن.

تحليل موقف الدارقطني:

لا أدل على وجود الغرابة في حديث الدارقطني من كونه في (فوائد) أبي بكر الشافعي المعروف بالغيلانيات، وقد أظهرت الدراسة أن الحديث تفرد به علي بن عياش الحمصي–وهو من طبقة نازلة–بهذا الإسناد عن عائشة، وهو إسناد رواته ثقات–كما قال الدارقطني والبيهقي–بل هو على شرط الشيخين إلا علي بن عياش فأخرج له البخاري دون مسلم، وبهذا يظهر أن الدارقطني أشار بقوله حسن إلى الغرابة،وأشار للصحة عندما قال رواته ثقات وقد سبقه لتصحيح الحديث ابنُ جرير، والمقصود أن مراد الدارقطني أن الحديث من غرائب الصحيح المقبولة، والله أعلم.

ومما يشكل على تصحيح الدارقطني في السنن أنه أعلَّ الحديث في علله فقال:"يرويه زيد بن أسلم واختلف عنه: فرواه أبو غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وخالفه مالك، والدراوردي، وفليح وغيرهم **رووه عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس، وهو المحفوظ**"[(١)]، فلعل الدارقطني تغير اجتهاده في هذا الحديث، ويرجّح د. كيلاني محمد خليفة أن السنن – كله أو بعضه –كان بعد إملائه كتاب العلل؛ لأنه في بعض المواضع في السنن يحيل على العلل، ولأنه صنف السنن بعد رجوعه من رحلته إلى مصر، وكان دخوله لمصر عام (٣٥٧هـ)، ولأنه جاء في بعض النسخ الخطية أن تحديثه بالسنن كان سنة (٣٨٠هـ) فتأليفه كان ما بين (٣٦٠هـ – ٣٨٠هـ)[(٢)]، فإن كان ذلك كذلك فلعله تراجع عن إعلاله، واحتمل الوجهين عن زيد بن أسلم، والله أعلم.

---

(١) انظر: علل الدارقطني (١٤/٣٨٦/٣٧٣٥).

(٢) انظر:"منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن وأثره في اختلاف الفقهاء" للدكتور كيلاني محمد خليفة (ص:١٠٥–١٠٦)، وهي في الأصل رسالة دكتوراه في قسم الشريعة بكلية دار العلوم بالقاهرة.

المبحث الثالث: ما جمع فيه الدارقطني بين الحسن وثبوت الرواية

الحديث الثامن: قال الدارقطني (٢٠٢٢): حدثنا محمد بن يحيى بن مرداس قال: حدثنا أبو داود حدثنا مسدد وخلف بن هشام المقرئ قالا: حدثنا أبو عوانة عن منصور عن ربعي بن حراش عن رجل من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – قال:((**اختلف الناس في آخر يوم من رمضان، فقدم أعرابيان، فشهدا عند النبي – صلى الله عليه وسلم – بالله: لأهلّ الهلال أمس عشية، فأمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الناس أن يفطروا**)) زاد خَلَف:((**وأن يغدوا إلى مصلاه**)) قال الدارقطني عقبه:"**هذا إسنادٌ حسنٌ ثابت**".

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود (٢٣٣٩) – ومن طريقه الدارقطني كما أعلاه والبيهقي (٨٢٨٠)– **عن مسدد وخلف بن هشام المقرئ،**

والبيهقي (٨٢٧٠) **من طريق عثمان بن عمر الضبّي عن مسدد وحده،**

كلاهما (مسدد، وخلف) عن أبي عوانة به، ونص أبو داود على زيادة خلف بن هشام في الحديث.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٣٣٥، ٧٣٣٧) – ومن طريقه الطبراني (٦٦٢/٢٣٨/١٧) – وأحمد (١٨٨٢٤، ٢٣٠٦٩)، وابن الجارود (٤٠١)، وابن جرير في تهذيب الآثار (١١٤٠/٧٦٨/٢)، والطبراني (٦٦٢/٢٣٨/١٧)، والبيهقي (٨٢٦٨، ٨٢٦٩) **من طُرُقٍ عن سفيان الثوري،**

والطبراني (٦٦٣/٢٣٨/١٧)، والدارقطني (٢٢١٢)، والحاكم (٢٩٧/١) – وعنه البيهقي (٨٢٧١) – **من طريقين عن سفيان بن عيينة،**

والدارقطني (٢١٩٤) **من طريق عَبيدة بن حميد التيمي،**

وابن جرير في تهذيب الآثار (١١٤١/٧٦٨/٢) **من طريق شعبة بن**

الحجاج،

وابن جرير في تهذيب الآثار (١١٣٩/٧٦٧/٢) **من طريق جرير بن عبد الحميد الضبي،**

خمستهم (الثوري، وابن عيينة، وعبيدة، وشعبة، وجرير) عن منصور بن المعتمر به بنحو رواية مسدد عن أبي عوانة، ولفظ الثوري:"عن بعض أصحاب النبي" بدل:"عن رجل من أصحاب النبي"، ورواية ابن عيينة فيها تحديد الصحابي بأنه أبو مسعود الأنصاري، أما شعبة وجرير فأرسلا الرواية عن ربعي بن حراش ولم يسنداها.

قال **الدارقطني** من طريق عَبيدة:"**هذا صحيح**"، وصححه الحاكم على شرط الشيخين من طريق ابن عيينة، وقال الطبراني عقب إخراجه:"لم يقل أحد في هذا الحديث عن ابن عيينة ولا عن غيره عن أبي مسعود إلا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني" كذا قال، وقد تابع إسحاقَ إبراهيمُ بن بشار الرمادي عند الدارقطني.

تحليل موقف الدارقطني:

الملاحظ لهذا الحديث يجد أن مداره على منصور بن المعتمر، وقد رواه عنه ستة (الثوري، وابن عيينة، وشعبة، وجرير، وعَبيدة، وأبو عوانة في رواية مسدد عنه) واتفقت روايتهم على قبول النبي صلى الله عليه وسلم لشهادة الأعرابيين في دخول هلال شوال، وأنه أمر الناس بالإفطار صبيحة الثلاثين من رمضان إلا رواية خلف بن هشام عن أبي عوانة فزادت أمره عليه الصلاة والسلام للناس بالخروج إلى المصلى، وقد كشف البيهقي عن ذلك بوضوح حيث قال عن زيادة خلف بن هشام:"قلت: قوله:((**وأن يغدوا إلى مصلاهم**)) **غريب في هذه الرواية لم أكتبه إلا من حديث خلف بن هشام، وهو من الثقات،** وهو

محفوظ من جهة أبي عمير بن أنس عن عمومة له من الأنصار"[١]، وخلف بن هشام المقرئ من الأعلام الثقات وقد أخرج له مسلم[٢]، وتفرده في طبقة نازلة – طبقة شيوخ الإمام أحمد – تبعث في نفس الناقد الغرابة إلا أن هذه الغرابة لا تقضي برد الحديث عنده؛ لذا فرّق الدارقطني في التعبير فقال عن رواية خلف هذه:"**إسنادٌ حسنٌ ثابت**"، وقال عن رواية عبيدة:"**هذا صحيح**" لأنها موافقة للجماعة، وكأن مراده التفريق بين ما هو صحيح وما هو أصح، خصوصاً أن هذه الزيادة ليست منكرة، لأن لها شاهداً من حديث أبي عمير بن أنس عن عمومة له من الأنصار[٣]، والمقصود أن هذه زيادة ثقة غريبة مقبولة عند الدارقطني.

---

(١) السنن الصغير للبيهقي (٢/٩١).

(٢) التقريب (١٧٣٧).

(٣) أخرجه أبو داود (١١٥٧)، والنسائي (١٥٥٧)، وابن ماجه (١٦٥٣)، وقد خرجها الدارقطني أيضاً (٢٢٠٤).

الخاتمة

وفي الختام أحمد الله على تيسيره وتوفيقه، **وأستخلص نتائج البحث فيما يلي:**

١. أثبتت الدراسة أن ثمة ارتباط بين الغرابة والتفرد عندما يحكم الدارقطني على الحديث بأنه:"حسن صحيح" أو "حسن ثابت" أو "حسن ورواته ثقات".

٢. مراد الدارقطني من اجتماع وصف الصحة مع الحسن أن الحديث لا يخلو من غرابة إسنادية أو متنية إلا أنّ هذه الغرابة محتملة مقبولة، فيكون الحديث من غريب الصحيح.

٣. تنوعت صور التفرد في أحاديث الدراسة، فتارة يكون التفرد بمتن حديث كامل، وتارة بزيادة ثقة في الإسناد كرفع الموقوف أو في المتن، أو يكون التفرد عن صحابي برواية الحديث من طريقه ولا يعرف من غير هذا الطريق عنه – كما في الحديث الرابع – حيث تفرد الشاميون عن عائشة – وهي مدنية– ولا يعرف الحديث عن غير الشاميين.

٤. غالب أحاديث الدراسة وقع التفرد فيها في طبقة نازلة وهي الطبقة التاسعة والعاشرة من طبقات ابن حجر في التقريب.

٥. فرّق الدارقطني –في الحديث الخامس والثامن من الدراسة– بين الطريق المشهورة، والطريق الغريبة فاكتفى بالصحة في الطريق المشهورة بينما استعمل الوصف المركب في الطريق الفرد مما يدل على اختلاف مكانة الحديثين عنده فالحديث منه ما هو صحيح ومنه ما هو أصح.

٦. لا يعني كون الحديث من غريب الصحيح عند الدارقطني أن يكون كالصحيح المشهور، فالصحة –في عصور الرواية– يدخل فيها المقبول بدرجاته، وبعبارة المتأخرين يدخل فيها الحسن والصحيح.

التوصيات:

١. جمع الأحاديث التي وصفها الدارقطني بـ(الحُسن) ومقارنتها بما قال فيه (حسن صحيح)، وهل عنى بالحسن التفرد المشكوك في قبوله أو التفرد غير المحتمل؟

٢. دراسة منهج ترتيب الدارقطني للأحاديث في سننه.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع والمصادر

١ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري المعروف بابن الملقن، ت: مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤٢٥هـ.

٢ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي، ت: عبد الصمد شرف الدين، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، ط:٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣ تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، ت: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط:١، ١٤٠٥هـ.

٤ تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط:١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، ت: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط: ١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٦ التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، أبوعبدالله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه العبدي، ت: د. علي بن محمد الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، ط: ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٧ رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط:٣، ١٤٠٥هـ.

٨ سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني، ت: شعيب الارنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:١، ١٤٢٤ هـ.

٩ السنن الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: د. عبد الله بن عبدالمحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط: ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

١٠ سؤالات السلمي للدارقطني، محمد بن الحسين النيسابوري، أبوعبدالرحمن السلمي، ت: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد بن عبدالله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط: ١، ١٤٢٧هـ.

١١ شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري المعروف بالطحاوي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤١٥هـ.

١٢ شعار أصحاب الحديث، أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الكرابيسي المعروف بالحاكم الكبير، ت: صبحي السامرائي، دار الخلفاء، الكويت، ط:١، ١٤٠٤هـ.

١٣ العلل، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، ت: محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط:١، ١٤٢٧هـ.

١٤ فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٥ كتاب الفوائد (الغيلانيات)، أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي الشافعي، ت: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط: ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٦ الكتب الستة، بإشراف الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الرياض، ط:١، ١٤٢٠هـ.

١٧ المجروحين من المحدثين، لابن حبان، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط:١، ١٤٢٠هـ.

١٨ مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، ت:د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط:١، ١٤١٩هـ.

١٩ المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، محمد بن حبان التميمي البُستي، ت: محمد علي سونمز وخالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، ط:١، ١٤٣٣هـ.

٢٠ المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: محمد شكور محمود الحاج، المكتب الإسلامي، بيروت، ط:١، ١٤٠٥هـ.

٢١ المعجم لابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني، المشهور بابن المقرئ، ت: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط:١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٢ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٢، ١٣٩٢هـ.

٢٣ منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن وأثره في اختلاف الفقهاء، د. كيلاني محمد خليفة، دار اللؤلؤة، مصر، ط:١، ١٤٤٣هـ.

1- **Al-Badr Al-Munir in the Verification of Hadiths and Traditions Found in Al-Sharh Al-Kabir**, Siraj al-Din Abu Hafs Umar bin Ali Al-Shafi'i Al-Masri, known as Ibn Al-Mulaqqin, edited by Mustafa Abu Al-Ghait and others, Dar Al-Hijrah for Publishing and Distribution, Riyadh, 1st ed., 1425 AH.

2- **Tuhfat Al-Ashraf bi Ma'rifat Al-Atraf**, Jamal al-Din Abu Al-Hajjaj Yusuf bin Abdulrahman Al-Mizzi, edited by Abdul Samad Sharafuddin, Al-Maktab Al-Islami, Beirut, 2nd ed., 1403 AH - 1983 AD.

3- **Taghliq Al-Ta'liq on Sahih Al-Bukhari**, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali Ibn Hajar Al-Asqalani, edited by Saeed Abdul Rahman Musa Al-Qazqi, Al-Maktab Al-Islami, Beirut, 1st ed., 1405 AH.

4- **Taqrib Al-Tahdhib**, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali Ibn Hajar Al-Asqalani, edited by Muhammad Awwama, Dar Al-Rashid, Syria, 1st ed., 1406 AH - 1986 AD.

5- **Al-Talkhis Al-Habir fi Takhrij Ahadith Al-Rafi'i Al-Kabir**, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali Ibn Hajar Al-Asqalani, edited by Abu Asim Hassan bin Abbas bin Qutb, Qurtuba Foundation, Egypt, 1st ed., 1416 AH - 1995 AD.

6- **Al-Tawhid wa Ma'rifat Asma' Allah Azza wa Jal wa Sifatihi 'ala Al-Ittifaq wa Al-Tafarrud**, Abu Abdullah Muhammad bin Ishaq Ibn Manda Al-Abdi, edited by Dr. Ali bin Muhammad Al-Faqihi, Maktabat Al-Ulum wal-Hikam, 1st ed., 1423 AH - 2002 AD.

7- **Risalat Abi Dawud ila Ahl Makkah wa Ghayrihim fi Wasf Sunanihi**, Abu Dawud Sulaiman bin Al-Ash'ath Al-Sijistani, edited by Muhammad Al-Sabbagh, Al-Maktab Al-Islami, Beirut, 3rd ed., 1405 AH.

8- **Sunan Al-Daraqutni**, Abu Al-Hasan Ali bin Umar bin Ahmad Al-Baghdadi Al-Daraqutni, edited by Shu'ayb Al-Arna'ut and others, Al-Resalah Foundation, Beirut, 1st ed., 1424 AH.

9- **Al-Sunan Al-Kubra**, Abu Bakr Ahmad bin Al-Husayn Al-Bayhaqi, edited by Dr. Abdullah bin Abdulmuhsin Al-Turki, Hajr Center for Arabic and Islamic Research and Studies, Cairo, 1st ed., 1432 AH - 2011 AD.

10- **Su'alat Al-Sulami lil-Daraqutni**, Muhammad bin Al-Husayn Al-Naysaburi, Abu Abdurrahman Al-Sulami, edited by a team of researchers under the supervision of Dr. Saad bin Abdullah Al-Humaid and Dr. Khalid bin Abdulrahman Al-Juraissi, 1st ed., 1427 AH.

11- **Sharh Mushkil Al-Athar**, Abu Ja'far Ahmad bin Muhammad bin Salamah Al-Masri, known as Al-Tahawi, edited by Shu'ayb Al-

Arna'ut, Al-Resalah Foundation, Beirut, 1st ed., 1415 AH.
12- **Shi'ar Ashab Al-Hadith**, Abu Ahmad Muhammad bin Muhammad bin Ahmad Al-Naysaburi Al-Karabisi, known as Al-Hakim Al-Kabir, edited by Subhi Al-Samarrai, Dar Al-Khulafa, Kuwait, 1st ed., 1404 AH.
13- **Al-'Ilal**, Abu Al-Hasan Ali bin Umar bin Ahmad Al-Daraqutni, edited by Muhammad bin Saleh Al-Dabbasi, Dar Ibn Al-Jawzi, Dammam, 1st ed., 1427 AH.
14- **Fath Al-Bari Sharh Sahih Al-Bukhari**, Ahmad bin Ali bin Hajar Al-Asqalani, Dar Al-Ma'arif, Beirut, 1379 AH.
15- **Kitab Al-Fawa'id (Al-Ghaylaniyat)**, Abu Bakr Muhammad bin Abdullah Al-Baghdadi Al-Shafi'i, edited by Helmi Kamil As'ad Abdulhadi, Dar Ibn Al-Jawzi, Riyadh, 1st ed., 1417 AH - 1997 AD.
16- **Al-Kutub Al-Sitta**, supervised by Sheikh Saleh bin Abdulaziz Al Al-Sheikh, Dar Al-Salam, Riyadh, 1st ed., 1420 AH.
17- **Al-Majruhin min Al-Muhaddithin**, by Ibn Hibban, edited by Hamdi Abdulmajid Al-Salafi, Dar Al-Sumai'i, Riyadh, 1st ed., 1420 AH.
18- **Musnad Abi Dawud Al-Tayalisi**, Abu Dawud Sulaiman bin Dawud bin Al-Jarud Al-Tayalisi, edited by Dr. Muhammad bin Abdulmuhsin Al-Turki, Dar Hajr, Egypt, 1st ed., 1419 AH.
19- **Al-Musnad Al-Sahih 'ala Al-Taqasim wal-Anwa' min Ghayr Wujud Qat' fi Sanadiha wa La Thubut Jarh fi Naqiliha**, Muhammad bin Hibban Al-Tamimi Al-Busti, edited by Muhammad Ali Sonmer and Khalis Ay Demir, Dar Ibn Hazm, Beirut, 1st ed., 1433 AH.
20- **Al-Mu'jam Al-Saghir**, Abu Al-Qasim Sulaiman bin Ahmad Al-Tabarani, edited by Muhammad Shakour Mahmoud Al-Haj, Al-Maktab Al-Islami, Beirut, 1st ed., 1405 AH.
21- **Al-Mu'jam by Ibn Al-Muqri'**, Abu Bakr Muhammad bin Ibrahim Al-Asbahani, known as Ibn Al-Muqri', edited by Abu Abdurrahman Adel bin Saad, Maktabat Al-Rushd, Riyadh, 1st ed., 1419 AH - 1998 AD.
22- **Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj**, Abu Zakariya Muhyi Al-Din Yahya bin Sharaf Al-Nawawi, Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, Beirut, 2nd ed., 1392 AH.
23- **The Methodology of Imam Al-Daraqutni in His Book Al-Sunan and Its Impact on Juristic Differences**, Dr. Kilani Muhammad Khalifa, Dar Al-Lu'lu'a, Egypt, 1st ed., 1443 AH.

فهرس الموضوعات

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	الملخص باللغة العربية.	٢٨٨٢
٢	Abstract	٢٨٨٣
٣	المقدمة	٢٨٨٤
٤	التمهيد: وفيه مطلبان:	٢٨٨٩
٥	المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام الدارقطني وبكتابه السنن.	٢٨٨٩
٦	المطلب الثاني: إطلاق نقاد الحديث "الحسن" على التفرد.	٢٨٩٤
٧	المبحث الأول: ما جمع فيه الدارقطني بين الصحة والحسن.	٢٨٩٦
٨	المبحث الثاني: ما جمع فيه الدارقطني بين الحسن ورواية الثقات.	٢٩١٦
٩	المبحث الثالث: ما جمع فيه الدارقطني بين الحسن وثبوت الرواية.	٢٩٢١
١٠	الخاتمة	٢٩٢٤
١١	قائمة المراجع والمصادر	٢٩٢٦
١٢	فهرس الموضوعات	٢٩٣١

تم بحمد الله تعالى